الأمم المتحدة

A/62/863–S/2008/382

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2008
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١٤ و ١٩ و ٩٨ و ١٢٢ و ١٢٣ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
الحالة في أفغانستان
نزع السلاح العام الكامل
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الخطاب الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي، د. أ مديفيديف، في لقاء مع ممثلي الهيئات السياسية والبرلمانية والدوائر العامة الألمانية، في برلين، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، في إطار البنود ١٤ و ١٩ و ٩٨ و ١٢٢ و ١٢٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي **تشوركين**

260608 260608 08-37782 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

الخطاب الذي أدلى به رئيس الاتحاد الروسي، د.أ. مديفيديف، في لقاء مع ممثلي الهيئات السياسية والبرلمانية والدوائر العامة الألمانية، في برلين، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨

رجائي أن تتحلوا بالصبر لأنني سألقي عليكم كلمة طويلة، لكنني أعشم في ألا تكون مملة.

وأنا ممتن لكم إذ تتيحون لي فرصة مخاطبة ممثلي الدوائر السياسية والعامة الألمانية. ويوجد في هذا المكان أناس تربطهم بروسيا سنوات عديدة من التعاون. أولئك هم أصحاب المبادرات الخاصة والميزات المهنية والمشاريع الإبداعية، الذين يغذون بعملهم الخلاّق روح الشراكة والتعاون بين بلدينا وشعبينا.

ويعود إلى جهودكم على وجه الخصوص فضل كبير في أن اتصالاتنا تتسم اليوم بهذا القدر من الكثافة والانتظام والاتساع. وأنا أعوّل على أن تكون زيارتي الأولى إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، بصفتي رئيسا للاتحاد الروسي، عونا على استمرار نموها وترسخها.

فروسيا وألمانيا بلدان أوروبيان مرت بهما فترات تاريخية عصيبة. وقد ضربتا مثالا حقيقيا فريدا للقارة الأوروبية من خلال بناء الثقة المتبادلة بينهما بخطوات وئيدة، وساعدتا كثيرا بذلك في تهيئة مناخ من الثقة المتنامية على امتداد القارة.

وقد نجحنا، برغم المآسي التي خلفتها حربان عالميتان، في تحقيق مصالحة تاريخية مشهودة بين بلدينا. وهو أمر تطلّب حدوثه ردحا من الزمن، لكن الأهم من ذلك هو الدور الذي أدته في ذلك المثل والقيم الإنسانية التي تتشاركها أوروبا بأكملها، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الثقافة الروسية وثقافة ألمانيا الموحدة. وأنا اتفق مع رفيقي نائب المستشارة، شتاينماير، في أن العلاقات الروسية الألمانية تجسد إلى حد كبير العلاقات بين روسيا وأوروبا في مجملها.

ويتساءل أناس كثيرون اليوم عن توجه روسيا السياسي. وقد تعيّن عليّ الرد على تساؤلاتهم في أكثر من مناسبة، حيث كنت أبادرهم بقولي: إننا ملتزمون أولا، على الصعيدين الدولي والمحلي، بكفالة سيادة القانون وبأن تحترم جميع الدول القانون الدولي،

لا سيما الدول العظمى. ولا شك في أن هذا شرط أساسي لمعالجة قضايا التنمية العالمية وكفالة استدامتها، وله أهمية خاصة في الوقت الراهن، إذ يجري العمل على الاستعاضة عن النظام المختلق ذي القطبين بنظام دولي متعدد المراكز، تشكل الأمم المتحدة محور ارتكازه.

وقد كان مؤسسو هذه المنظمة، أعني الأمم المتحدة، ذوي بصيرة نافذة إذ أنشأوها بوصفها منظمة مختصة تستطيع البلدان أن تتعاون من خلالها على قدم المساواة. وأجدني مدفوعا إلى القول إنه لا بديل للأمم المتحدة، ولن يتسنى على الأرجح إيجاد بديل لها في المستقبل القريب. وستترتب على محاولات الاستعاضة عنها بهيئات ''يقتصر تشكيلها على جهات معينة'' (وهو ما يقترح أحيانا) نتائج ذات تأثير هدّام بليغ على النظام العالمي الراهن.

ولا شك في أن الأمم المتحدة تحتاج للتحديث من أجل تعزيز قدرتها على أن تعكس على نحو سليم الأوضاع الحقيقية لعالمنا المعاصر المتعدد الأقطاب. ومن هنا تنبع ضرورة إعادة تشكيل مجلس الأمن، على أساس إيجاد توافق في الآراء ذي قاعدة عريضة بين الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نقدّر سعي ألمانيا الحثيث إلى إيجاد صيغ توافقية في هذا الصدد، بحيث لا تؤدي إلى تصدّع المنظمة.

ويرتبط النظام العالمي المستقبلي ارتباطا مباشرا بمصير أوروبا، ومصير المنطقة الأوروبية – الأطلسية بأكملها، بل وبمصير الحضارة الأوروبية بأسرها.

وأنا مقتنع بأن مشكلة أوروبا لن تحلّ ما لم تتحدد هويتها، وتتحقق وحدتها العضوية التي تتكون من جميع أجزائها التكاملية، بما في ذلك الاتحاد الروسي. فقد أرست روسيا، بتخليها عن النظام السوفياتي ورفضها إعادة إحيائه في فترة تاريخية معينة، أساس بناء دولة ذات هوية متسقة تماما مع باقي أجزاء أوروبا – أو بالأحرى مع أفضل المكونات التي يتشكل منها التراث المشترك للحضارة الأوروبية.

وينطبق على روسيا اليوم مغزى الاستعارة اللفظية التي استخدمها جون لو كاريه، حين قال: ''الرجل الآتي من الصقيع'' (... who came from the cold) – فهي تعرب عن خروجها من عزلة وانعزال على مدى قرن من الزمان تقريبا. وها هي تعود في فورة من النشاط إلى الساحة العالمية في المجالين السياسي والاقتصادي، حاملة معها جميع مواردها وإمكاناتها الطبيعية والمالية والفكرية.

وترهن روسيا مستقبلها بالتحديث. ففي ظل التطور المستمر لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وإتاحة درجة عالية من الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي للأطراف الفاعلة الجادة في السوقين الأوروبية والعالمية، تتفتح آفاق جديدة أمام الاستثمارات الموثوقة والحديثة.

ولا تقتصر أهدافنا في الوقت الحاضر على تحقيق النمو الاقتصادي الجيد، بل تشمل إعادة تصميم جميع الهياكل الاجتماعية، وتوفير الدعم الأساسي للطبقة المتوسطة السريعة النمو. فهي وحدها القادرة على تشكيل قاعدة قوية لتطور الديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة بشكل عام.

وتتسم اليوم، خارطة سياستنا الاقتصادية الجديدة الطويلة الأجل بالوضوح، وتتمحور هذه السياسة حول التحديث الكامل والشامل لجميع المرافق الحيوية في قطاعي الصناعة والهياكل الأساسية. ويدور الحديث هنا عن تفجير ثورة تكنولوجية هي إحدى أولوياتنا الأكيدة، من خلال التعاون مع الدول الأوروبية في هذا الصدد.

وسأتوقف عند هذه القضايا ثانية في وقت لاحق. لكنّ ما أراه بوضوح هو أن اقتصاد السوق الحر وانفتاح العالم الخارجي يكفلان عدم نقض معاملاتنا.

وقد تهيّأت عقب انتهاء ''الحرب الباردة'' ظروف ملائمة لإقامة تعاون متكافئ حقيقي بين روسيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، بوصفها ثلاثة أفرع للحضارة الأوروبية.

ويقيني هو أن النزعة الأطلسية قد انقضى عهدها باعتبارها مبدأ تاريخيا أوحد، وأن وحدة الساحة الأوروبية بأكملها، من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، هي موضوع حديث الساعة.

وإذا تحدثنا عن بناء العلاقات المستقبلية بين الدول الأوروبية، فإن ما يدعو إلى الحيطة اليوم هو بروز نهج انتقائي مسيّس تجاه التعامل مع تاريخنا المشترك.

وأرى هنا أيضا ضرورة قيام حوارات علمية طبيعية ونزيهة. ويبدو بوضوح أن مغزى المصالحة الروسية الألمانية لم يقدّر حق قدره. فهو عنصر لا تقل أهميته عن تحقيق المصالحة بين فرنسا وألمانيا فيما يتعلق بإحلال السلام في أوروبا في المستقبل.

ويتعين على وجه التحديد التنبه إلى ما قد يتمخض عنه تهميش الدول واستبعادها، واختلاق مناطق تتباين فيها درجات استتباب الأمن، والعزوف عن إقامة نظام للأمن الجماعي في المنطقة بشكل عام. ومن دواعي الأسف أن كل ما سبق لا ذكر له اليوم على الساحة الأوروبية.

ويجب علينا أيضا ألاّ نتيح المجال لتجريدنا من موروثنا الروحي والأخلاقي المشترك المتمثل في الانتصار العظيم على الفاشية. ويجب ألاّ ننسى قط أن كفالة استمرار الحضارة

المادية الأوروبية جاءت على حساب سقوط ملايين الضحايا في الاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية الأخرى.

ولننعم النظر فيما تملكه أوروبا اليوم. إذ يصعب ألاّ يلحظ المرء أن بنيتها الحالية تحمل بصمة أيديولوجية من موروثات الماضي. ويخال المرء أن استعادة وحدة الحضارة الأوروبية حريّة بأن تتجسد من خلال منظمة على شاكلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أنه لم تتح لهذه المنظمة فرصة التحول إلى كيان مكتمل الهيئة يضم في تشكيله المنطقة بأسرها.

ولا يقتصر الأمر على عدم اكتمال تطور المنظمة المؤسسي، فهناك أيضا العوائق المتمثلة في وجود كيانات أخرى صممت بصورة تكفل استمرارية سياسة المحاور.

وفشلت منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا فشلا ذريعا في إيجاد مبررات جديدة لاستمراريتها. وتجري محاولات اليوم لتحقيق هذا الغرض من خلال عولمة مهمة الحلف واستقطاب أعضاء جدد إليه، باستخدام وسائل من بينها الانتقاص من صلاحيات الأمم المتحدة التي تحدثت عنها منذ قليل. لكن لا يخفى أن هذا بدوره لن يؤدي إلى إيجاد الحل المطلوب.

وهناك من يتحدث عن الاستعاضة ''بشيء آخر'' عن توسع منظمة حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق. وأعتقد أن كل هذا مجرد وهم. وقناعتي هي أن ذلك سيؤدي فقط إلى تقويض علاقتنا مع الحلف وتسميمها لفترة طويلة من الزمن. ولن تحدث مواجهة بطبيعة الحال، لكن الثمن سيكون غاليا جدا. وستنتج عن ذلك أضرار بليغة.

ويصعب إيجاد مثال أفضل من أفغانستان لتوضيح التقاء مصالح منظمة حلف شمال الأطلسي مع مصالح روسيا الأساسية في مجال الأمن. ونحن نسهم بالفعل في توفير المساعدة لشركائنا العاملين في هذا البلد. وقد اتخذنا خطوة هامة، في اجتماع قمة الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في بوخارست، حين وافقنا على السماح للشحنات غير العسكرية بالمرور العابر من خلال الطرق البرية في إقليم الاتحاد الروسي. ونعمل الآن على إكمال العمل المتعلق باستخدام طائرات النقل العسكرية التابعة لنا. وتعمل روسيا على توسيع فرص التدريب المتاحة لأفراد مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب الأفغانيين. وهذه هي المجالات التي يتعين الاهتمام بها.

ولكل هذه الأشياء أهمية بالغة في مجال تنفيذ المهام التي حددها المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فهل من داع لزعزعة أسس هذا التعاون في سبيل سياسة المحاور التي تكاد تلفظ أنفاسها؟

وأنا موقن بأننا لن نحرز تقدما تجاه إقامة أوروبا الكبرى على النحو السليم إلاّ إذا أفصحنا بصدق وبدون مداراة عن جميع همومنا المعاصرة. وإذا كان أسلافنا قادرين على صياغة إعلان هلسنكي الشامل (الذي شكل الأساس القانوني لقيام النظام الأوروبي واستطاع الصمود في وجه الصعاب عبر الزمن) في ظل ''الحرب الباردة''، فلم لا نقدم نحن اليوم على اتخاذ خطوة جديدة؟ وأعني بذلك على وجه التحديد صياغة معاهدة ملزمة قانونا بشأن الأمن الأوروبي والتوقيع عليها، وفتح باب عضويتها أمام المنظمات الأخرى العاملة في المنطقة الأوروبية – الأطلسية.

ويسوقني ذلك إلى القول بأنه جرت محاولات لإبرام اتفاقات من هذا القبيل في الماضي. وتكفي الإشارة إلى ميثاق كلوغ – برياند لعام ١٩٢٨، الذي مني بالفشل أيضا، وكانت نهايته محزنة مثل نهاية عصبة الأمم. لكن في مثل ظروفنا المعاصرة، حيث لا يرغب أحد في قيام حرب في أوروبا، ومع ازدياد حصافتنا بما اكتسبناه من دروس مستفادة من القرن الماضي، تتوسع فرص النجاح في التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

ويجوز الحديث عن ميثاق إقليمي يرتكز بشكل طبيعي إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويوضح بجلاء ما يعنيه عنصر القوة في مجال تبادل العلاقات داخل منطقة الجماعة الأوروبية – الأطلسية. ويمكن أن يتحقق في ثنايا ذلك حل مسائل تشغل الجميع، من قبيل عدم إمكانية تجزئة الأمن، ومشاكل مراقبة التسلح في أوروبا.

وأقترح النظر في مسألة عقد مؤتمر قمة لعموم أوروبا، يمكن أن يشكل نقطة البداية لصياغة مثل ذلك الاتفاق. ولا مندوحة من أن تشارك في المؤتمر جميع الدول الأوروبية – بدون استثناء – بصفتها الوطنية وفي معزل عن أية تحالفات أو محاور أو تكتلات. ويتعيّن عندها أن تتمثل منطلقات جميع المشاركين فيما يمكن وصفه بالمصالح الوطنية ''المجردة''من أية دوافع إيديولوجية ضارة.

والأهم من ذلك في نظري هو أننا لن نتمكن من إيجاد الموارد اللازمة للاستجابة للتحديات الحقيقية التي نواجهها، مثل الهجرة غير المشروعة وتغير المناخ والفقر العالمي، ما لم نقلل النفقات العسكرية.

فجميع هذه التحديات لا تحل باستخدام القوة، بل تحتاج للاهتمام بجذورها ومعالجة المشاكل التي تؤدي إلى ظهورها في المقام الأول.

وهي تشمل، بمناسبة ذكرها، أزمة الأغذية العالمية التي لا يقتصر تأثيرها في عالم اليوم على تهديد حياة الإنسان فحسب، بل إنها تنطوي على مسائل أخلاقية تثيرها أمور من قبيل استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود، في محاولات لا طائل منها لرفع كفاءة الطاقة.

وتشمل كذلك أمن الطاقة، الذي لا يمكن أن يكفل بدون توحد جهود جميع الأطراف الفاعلة في حلقة الطاقة.

وقد أثارت روسيا على وجه التحديد هذا الموضوع في اجتماع قمة ''مجموعة الثمانية''، الذي عقد في سانت بطرسبرغ. وآن لنا أن نتجاوز تلك المرحلة وأن نمضي قدما من منطلق المبادئ التي جرى الاتفاق عليها في ذلك الحين. ونحن على استعداد لأن نعمل مع الاتحاد الأوروبي على إيجاد آلية للإنذار المبكر في مجال الطاقة، تشارك فيها بطبيعة الحال بلدان المرور العابر.

ونحن مستعدون أيضا للنظر في إمكانية تأسيس تجمعات شركات دولية للإشراف على تشغيل خطوط الأنابيب العابرة للحدود، بمشاركة مؤسسات من الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وبلدان المرور العابر. وهذا هو الاعتماد المتبادل بعينه، الذي نتحدث عنه في أوروبا وفي العالم المتجه نحو العولمة بشكل عام.

وبجانب العمل المثمر لوضع استراتيجية عامة لأوروبا، يتعين علينا أن نعمل سويا من أجل تحقيق فتح ابتكاري تجاه إيجاد مجال تكنولوجي مشترك مثلا.

ولا يمكن كما لا يجوز أن يتوقف التكامل الأوروبي عند سواحل بحر البلطيق أو الحدود الشرقية لأوروبا، ويتعين تعزيز الاستثمارات المشتركة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، كخطوة ضرورية في هذا الاتجاه.

ولأوروبا الموحدة مصلحة موضوعية في تعزيز الاستثمارات الروسية كمّا وكيفا. ونحن عازمون على توفير الدعم الجاد للشركات التي لديها استعداد لتصدير رؤوس الأموال بصورة حضارية، والإسهام في الجهود المشتركة الرامية إلى إقامة المشاريع الجديدة التي نصبو إليها. وهناك أمثلة حقيقية على هذا التعاون الناجح، حتى في المجالات الحساسة مثل الطاقة النووية والأنشطة الفضائية والطيران وصناعة مركبات النقل.

إلاّ أنه توجد في الوقت الحاضر قيود ليس لها مبررات اقتصادية أو سياسية على الاستثمارات الروسية في الشركات والمشاريع الأوروبية. فنحن نسعى إلى وضع شروط عمل لا غموض فيها، وإلى توفير أفضل الظروف الممكنة للمستثمرين الأجانب، الذين يعملون على تطوير المؤسسات الإنتاجية ذات التكنولوجيات المتقدمة في بلدنا، ونعشم في أن يسلك شركاؤنا في أوروبا نهجا مماثلا.

وليس لروسيا مصلحة في أن تسود الفوضى أو الغموض في عالمنا المعاصر. إذ لا توجد لدينا مصالح تتطلب كفالتها اللجوء إلى مثل هذه الأساليب الملتوية.

وكثيرا ما تنمو إلى سمعنا نداءات موجهة إلى موسكو كي تمارس ضبط النفس. لكن ضبط النفس مطلوب من الجميع لكفالة عدم تصعيد أية مسألة، ولكسر الحلقة المفرغة للأفعال الانفرادية وردود الفعل المترتبة عليها، وعدم الانسياق وراء محاولات تعجيل تطور الأحداث، والإعراض عن ممارسة سياسة الأمر الواقع. ويستحسن الشروع في ذلك باللجوء ببساطة إلى التروي والإمعان في ما وصلنا إليه وما يتعين علينا الانشغال به، سواء كان ذلك موضوع كوسوفو أو توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي أو نظام الدفاع ضد القذائف الصاروخية.

ويرتبط ارتباطا وثيقا بهذه المسألة كذلك تفسير أطراف كثيرة في الغرب للخلافات الحالية مع روسيا من منطلق أن المطلوب لا يعدو تحقيق تقارب نهجها مع نهج الغرب. لكننا لسنا في حاجة لأن ''نحتضن'' بهذه الطريقة، بل يجب علينا إيجاد حلول مشتركة. ويقال لنا ببساطة أحيانا: دعوا الحساسية المفرطة والتعنت في مجال الشؤون الدولية؛ فتطور الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان مسألتان ثانويتان يمكن غض الطرف عنهما. وتضرب لنا في ذلك أمثلة بلدان أخرى يجري التعامل معها تحديدا على هذا النحو، ولا تأنف هي من ذلك.

لكنني أقول إن هذا النهج لا يروق لنا لأسباب على رأسها أننا نؤمن بأن حقوق الإنسان قيمة أساسية وجوهرية غير قابلة للمقايضة. ولهذا نرحب بإقامة نقاش هادئ ونزيه على أسس متكافئة حول أي موضوع من المواضيع.

وأرغب في أن أشير ثانية هنا إلى أن للديمقراطية في روسيا وأوروبا جذور مشتركة. فنحن نتشارك مجموعة واحدة من القيم، ولدينا مصادر مشتركة للقانون، هي: القانون الروماني والقانون الجرماني والقانون الفرنسي. وقد رددت في أكثر من مناسبة أن الديمقراطية مسألة تاريخية ووطنية بطبعها. ونحن لنا تاريخ مشترك ونتقاسم قيما إنسانية موحدة. وهذه أسس فكرية تتيح لنا إمكانية أن نتحدث اليوم بلغة مشتركة ليس في مجال القانون والعمل فحسب، بل آمل في أن تتيح لنا أيضا إمكانية التحدث بلغة سياسية مشتركة.

وأنا أرى، فيما يتصل بما ذكرته آنفا، ضرورة تسليط الضوء بتفاصيل أدق على مجموعة أخرى من القضايا المتعلقة بتطور النظام السياسي للاتحاد الروسي. وهي مسألة قد تثير الاهتمام في الوقت الراهن، وهذا شيء طبيعي.

لكن ما يدعو للأسف هو أنها مسألة يشوبها أحيانا سوء الفهم، وفي أحيان أخرى مجرد عرض خاطئ للحقائق، بشأن الكيفية التي تسير بها هذه الأمور في بلدنا.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على تحديث نظامنا السياسي وتطوير مؤسسات المجتمع المدني في بلدنا.

وسأتحدث قليلا في البدء عن نشوء نظام حزبي ناضج ومؤهل. وهي مسألة تعود جذورها إلى لحظة مولد الديمقراطية في بلدنا. ولا بد من الاعتراف هنا بأن مسيرتنا لم تكن سهلة، بدءا بظهور عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لم تعمر طويلا، ومرورا بالأحزاب المتمحورة حول فرد واحد، حتى نشوء الأحزاب الكبيرة ذات الوزن المؤثر والمسؤولية الكاملة، وفقا للتنظيمات الحزبية المتعارف عليها.

ولا غرو في أن هذه العملية لم تصل إلى ذروتها بعد. فحينما يدور الحديث عن بناء الأحزاب السياسية، ينسى الفرد منا أن هذه العمليات تستغرق سنوات طويلة في كثير من البلدان، بما في ذلك ألمانيا، بينما لم نمارسها نحن سوى عشر سنوات فقط. لكن أقل ما يدعونا للتفاؤل هو أن مجلس الدوما، أي برلماننا، ضم في عضويته على امتداد دورتين ممثلين لأربعة أحزاب سياسية.

وكان لإصلاح قانون الانتخابات دور عظيم في بناء نظام حزبي يتمتع بالاستقرار ويتسم بقابلية التنبؤ. وأول ما يعنينا هنا هو إجراء الانتخابات بنظام القوائم الحزبية، وارتفاع عدد الأصوات المطلوبة من أجل تأهل الأحزاب للتنافس على أصوات الناخبين. وهي قرارات مدروسة اتخذت تحديدا من أجل كفالة ترسيخ أسس النظام الحزبي في بلدنا، كي لا يتعرض للانهيار.

وأنا أرى أن هذه الخطوات لم تكن مبررة فحسب بل ضرورية أيضا. وهي بطبيعة الحال متسقة مع تطلعاتنا ومتوافقة مع المعايير الدولية ومستوفية لمتطلبات النظام السياسي في الاتحاد الروسي.

ويمثل توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية إحدى أولوياتنا المتقدمة بدون منازع. ولعلكم تعلمون أن غالبية هذه المنظمات كانت تمول من مصادر أجنبية حتى عام ٢٠٠٦. ولا أعتقد أن أي بلد غربي متقدم النمو سيسمح بمثل هذه السيطرة الكاملة لرأس المال الأجنبي على ”قطاعه الثالث“. لذا اتخذنا قرارا بتخصيص موارد محلية من أجل توفير الدعم لتنظيمات المجتمع المدني في الاتحاد الروسي. وهو قرار مشروع. وتتزايد بمرور الأعوام الآن، الأموال التي ننفقها على هذه الفئة من المنظمات غير الحكومية – بما في ذلك توفير التمويل لها من ميزانية الدولة. ولا يسعني إلا أن أتطرق أيضا إلى النجاح الذي حققه ديوان الشؤون العامة، الذي أثبتت الظروف الحياتية ضرورة وجوده. وتتمثل مهام الديوان، وفق طبيعة عمله، في إرساء أسس تنمية المجتمع المدني بشكل عام.

ولدينا رغبة عارمة في أن ينشأ أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالي الإدارة الذاتية المحلية وتعزيز التسامح والتوافق بين القوميات.

ويؤدي الحوار المستمر بين الأديان دورا إيجابيا جدا في هذا المجال. ولا يفوتني أن أذكر أن عدد التنظيمات الدينية المسجلة لدينا قد ارتفع مؤخر إلى خمسة أمثاله.

لكننا ندرك جيدا أن المسائل المتعلقة بالتوترات بين القوميات أصبحت تكتسي طابعا عالميا بشكل متزايد، وأنها أضحت مشكلة حقيقية تقلق بال بلدان كثيرة في أوروبا. لذا أعتقد أنه يتعين علينا توحيد الجهود من أجل إيجاد نهج مشتركة تجاه حل مسائل بهذا القدر من التعقيد.

وأود أن أتحدث باختصار الآن عن موضوع يحتل موقع الصدارة من بين الموضوعات المعاصرة – وهو موضوع وسائط الإعلام الجماهيري وحريتها. وأنا أتفق تماما مع القول بأن حرية وسائط الإعلام الجماهيري تحتاج إلى الحماية – أي الحماية في إطار القانون. وكان توفير هذه الحماية قبل سنوات قليلة يعني خضوع وسائط الإعلام الجماهيري التام للشركات الخاصة، بينما توفرها الآن أجهزة إدارية على مستويات مختلفة.

لكننا نقف، في واقع الأمر، على أعتاب مرحلة منح الحرية الكاملة لوسائط الإعلام الجماهيري – وقد ناقشت هذه المسألة على وجه التحديد مع المستشارة الاتحادية اليوم. ولا أعني هنا الاتحاد الروسي – بل أقصد بوجه عام الحالة العالمية التي يمهد لها التقدم التكنولوجي، وعلى رأسه شبكة الإنترنت التي لا حدود لإمكانات نموها. وسأقدم مثالا واحدا فقط على ذلك. ففي عام ٢٠٠٠ كان عدد مستخدمي الإنترنت في الاتحاد الروسي زهاء ثلاثة ملايين شخص، وفي العام الماضي تراوح هذا العدد بين ٣٠ و ٣٥ مليون شخص – أي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في واقع الأمر. وكما يقول الخبراء، تتجه دينامية الشبكة العالمية إلى التوسع بشكل مطرد.

لكن هذه الحالة لا تدفع إلى المقدمة فكرة حرية وسائط الإعلام الجماهيري فحسب، فهذه الحرية تكلفها في الواقع التكنولوجيات الرقمية الحديثة التي لا قبل لأحد بالوقوف في طريقها، بل تدفع كذلك مشكلة صون القيم الثقافية والأخلاقية في هذا الفضاء الإعلامي المشاع. ولم تعد هذه المسألة مهمة وطنية بقدر ما هي مشكلة أوروبا في عمومها، بل والعالم بأسره. وهي تشكل في الواقع تحديا خطيرا يواجه الحضارة البشرية برمّتها.

وقد نوقشت مرارا الخطط الإنمائية الروسية الطويلة الأجل، وموقع روسيا في الساحة الأوروبية وعلى الصعيد العالمي، وستناقش من بعد بمشاركتكم، بما في ذلك مناقشتها في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي. وآمل في أن أرى في الغد عودة الكثيرين منكم إلى عاصمتنا الشمالية.

وأشدد على أننا ندرك جيدا صعوبة النمط الابتكاري للتنمية، الذي اختارته بلدنا لنفسها – فهو ليس سهلا حتى بالنسبة لدولة ذات قدرة اقتصادية هائلة مثل ألمانيا. لذا نتطلع إلى تعميق التعاون العلمي والتقني، والتعاون في مجال التعليم، وتوفير الدعم للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونتطلع بطبيعة الحال إلى التعاون في مجال عمل الشركات الكبرى أيضا.

ويتمثل محور ارتكاز نشاطنا في الساحة الاقتصادية وغيرها من الساحات الأخرى، في العمل المنتظم والمنهجي من أجل تحسين بيئة الأعمال وإزالة الحواجز الإدارية الزائدة عن الحاجة ومكافحة الفساد، الذي يشكل مشكلة شديدة الخطورة في بلدنا، وتوفير أقصى قدر ممكن من الدعم للأعمال التجارية الصغيرة الحجم (حيث كان أول قرار اتخذته متعلقا بهذه المسائل على وجه التحديد)، بجانب تعزيز دور القانون في مجتمعنا ودولتنا، وإقامة نظام قضائي مستقل وفعال.

ونحن نعمل بهمة الآن على تنفيذ هذه المهام المعقدة والبالغة الأهمية لنا. وأكرر القول بأن تنفيذها رهن بتطوير القوانين، أي القوانين التي تكفل حماية مصالح المواطنين، وحماية شرفهم وكرامتهم.

وأقترح التفكير على نحو سليم في مسألة إقامة مشاريع مشتركة في المجالات المذكورة. ويتمثل أحد المشاريع الممكنة في تبادل توفير فرص التدريب الداخلي لرجال القانون والقضاة. ويتمثل مجال آخر في وضع برامج مشتركة لترقية مهارات موظفي الخدمة المدنية. ولعل خبرة عشر سنوات من مشاركة ألمانيا في برنامج التدريب الرئاسي للكوادر الإدارية تشكل أساسا مناسبا لذلك. وأود أن أشير هنا إلى أن روسيا استقبلت حتى الآن زهاء ثلاثة آلاف وخمسمائة خبير استشاري. ومنذ عام ٢٠٠٦، يتلقى ١٠٠ شخص ألماني التدريب في دورات التدريب الداخلي لدينا من أجل ترقية مهاراتهم في مجال التعاون بين البلدين.

وهناك إقبال كبير على طلب هذه الكوادر في مناطق الاتحاد الروسي المختلفة. ويفتح اندماج هذه المناطق آفاقا جديدة للتعاون مع مناطق في إقليم ألمانيا الاتحادية. ويتعين على هذه المناطق أن تتعلم كيفية التعامل فيما بينها والتحدث بلغة مشتركة، مثلما فعلت بنجاح مناطق سانت بطرسبرغ ونوفغورود وكالينينغراد وكالوغا مع المناطق النظيرة لها في ألمانيا.

ونحن نرغب بجانب ذلك، في مواصلة التعاون العملي بشأن بعض أكثر المشاكل أهمية في مجال التنمية العالمية. ويؤيد الاتحاد الروسي باستمرار جهود ألمانيا الرامية إلى كفالة مواصلة الاتحاد الأوروبي تعاونه في مجال المناخ، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الكربون

في الغلاف الجوي. ونحن لا نمانع أيضا في قيام حوار بشأن جميع المواضيع المتعلقة بحفظ البيئة، بما في ذلك مشاكل المناطق القطبية. ويحضرني القول هنا بأن بلدان كثيرة في العالم، بما في ذلك روسيا وألمانيا، تحتفل الآن باليوم العالمي لحفظ البيئة. وعلاوة على ذلك، تحتفل بلادنا الآن، ولأول مرة، بيوم النظام الإيكولوجي، وأغتنم الفرصة كي أتوجه بالتهنئة إلى جميع العاملين على إيجاد حل لمشاكل هذا النظام. وقد عقدت، قبل يومين على وجه التحديد، اجتماعا بشأن هذه المسألة نفسها، جرى فيه التوقيع على مرسوم بشأن تفويض السلطات في مجال النظام الإيكولوجي.

وشهدت السنوات الست الماضية ارتفاع حجم التبادل السلعي بين روسيا وألمانيا إلى أربعة أمثاله. وسجل هذا التبادل رقما قياسيا في العام الماضي بلغ ٥٢ بليون دولار. وتعتبر ألمانيا المصدّر الرئيسي للسلع إلى الاتحاد الروسي، حيث تشكل المركبات والمعدات والمنتجات المعدنية نسبة ٩٠ في المائة من وارداتنا منها. وتتهيأ بلادنا لاحتلال المرتبة الثانية على قائمة مستوردي السلع الألمانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل الصين، خلال السنوات القليلة القادمة. وتحتل ألمانيا أيضا مكانة بارزة فيما يتعلق بالاستثمارات الحقيقية في الاتحاد الروسي، حيث يبلغ مجموع استثماراتها الفعلية ٢٨ بليون يورو.

ونحن نرى بوضوح أيضا آفاقا واسعة لإقامة مشاريع مشتركة بين العلماء الروس والألمان. وتكتسب أهمية خاصة هنا أيضا المسائل المتعلقة بإدخال أساليب العمل التطبيقية، وإعداد مشاريع تكفل فعالية الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية المشتركة.

وتقع مسؤولية مواصلة التعاون بين الاتحاد الروسي وألمانيا، وتعزيزه بالمبادرات الجديدة، على عاتق الأجيال القادمة من مواطني بلدينا. وأنتم تدركون أيضا أن الاتصالات الشبابية قد ترسخت جذورها بالفعل في سياق تعاوننا. ويحضرني هنا قول الشاعر والمفكر الألماني شيلر من أن ''حجم نماء الإنسان يتحدد بمقدار نمو أهدافه''.

ومن البديهي أن كل ما نستثمره في شبابنا اليوم سيعود علينا بالنفع غدا. ويقيني هو أن استثمارنا في تعليمهم وتنمية ملكاتهم الفكرية ومواهبهم، وتعزيز ثرائهم الروحي، ما هو إلا استثمار في سبيل التقدم نحو مستقبل موثوق لشعبينا ولأوروبا بأسرها.

ويتمثل أحد الموارد الأخرى التي من شأنها تحقيق التقارب بيننا في مواطني بلدنا، وفي مقدمتهم المواطنون الروس ذوي الأصول الألمانية. إذ تعتبر آراؤهم وأفكارهم، فيما يتعلق بتنمية علاقاتنا، بمثابة اختبار لصدق التعاون فيما بيننا، كما تساعد على التخلص من القوالب النمطية المبتذلة.

وتروقني كثيرا في هذا الصدد فكرة تحديث صلاتنا في المجال الإنساني. وغني عن القول أنه يتعين إعداد النهج المتعلقة بذلك بالتعاون فيما بيننا، على أن تستند هذه النهج، في المقام الأول، إلى الدعم الشعبي واهتمام وسائط الإعلام الجماهيري، علاوة على إقامة الهياكل الأساسية لتوثيق أواصر الصلة بين مناطقنا ومعتقداتنا الدينية على اختلافها.

وينتاب المرء إحساس قوي هنا في برلين، بما شهدته ساحتها من تعاقب الحقب التاريخية والأفكار التجديدية وذكريات الماضي ورؤى المستقبل. فهي مدينة تطبق شهرتها آفاق الاتحاد الروسي، كما يختزن الكثيرون من مواطنيه ذكريات خاصة عن أماكن كثيرة فيها.

وبرلين اليوم مدينة حية ومثيرة للعواطف الجياشة، تتطلع نحو المستقبل، وهي تشبه في ذلك مدينة موسكو، التي اكتسبت الآن طابعا خاصا بها، بجانب ما تتسم به من دينامية وطاقة ذاتية مميزة. ويثير هذا إحساسا قويا بأن التاريخ يربطنا ولا يفرق بيننا. وأنا موقن بأن من يدركون هذه الحقيقة لن يخسروا أبدا.